

من الاسلاموفوبيا (كراهية الإسلام) إلى الانفصالية، ما تكشفه حرب المفردات في فرنسا

هدى عسل

منذ سنة 2011، ينصب اهتمامي على دراسة مصطلح "الاسلاموفوبيا" و مختلف أشكال استخدامه في إطار أكاديمي بشكل رئيسي، و على قياس هذا الظاهرة وجوانبها الخاصة. و تابعت أيضاً أشكال التعبئة السياسية و القانونية ضد هذه الأنواع من التمييز، لاسيما التمييز ضد الأمهات المحجبات في فرنسا اللواتي مُنعن من مرافقة الأطفال و العناية بهم أثناء الرحلات المدرسية، و جرائم و خطابات الكراهية في مقاطعة كيبيك.¹ و قد حصلت على تمويل لإجراء دراسات ميدانية، و نشرت عدداً من المقالات حول الموضوع و شاركت في بعض الندوات و المؤتمرات، و قدمت مداخلات في وسائل الإعلام.

و لا بد لي أن أشير إلى أن هذه المسألة لا تزال، بعد عشر سنوات، تحتل موقعاً فريداً في فرنسا. فهي تثير اهتماماً كبيراً و تبقى موضوعاً مركزياً في النقاشات العامة، لكنها تتحول أكثر فأكثر إلى قضية ساخنة و مثيرة للجدل و شديدة الحساسية. و كل من يحاول تناولها يصبح "مشبوها" علماً أن المواضيع الخاضعة للتحليل تُشير تحديداً لهذا الخلط الخاطئ بين المفاهيم، و التعميمات السريعة، و الإلقاء الذي يعاني منه المسلمون و المسلمات. و قد حامت حولي هذه الشبهات طوال مسيرتي المهنية، سواء بشكل صريح أو ضمني، بالرغم مما كانت تتسم به تحليلاتي من دقة و صرامة علمية.

لقد اخترت في الدراسة المخصصة لموقع قلقلة Qalqalah أن أتجاوز تلك الأوامر بملازمة الحباد التي تُفرض بشكل خاص علينا كباحثين و باحثات منتمين إلى الأقليات العرقية و الذين يتناولون مواضيع متصلة بالتمييز العنصري. و مع الاستناد إلى بيانات و وقائعية تُعتبر مراجع موثوقة، أود أن أطرح هنا تحليلاً يسلط الضوء على خطورة الوضع الحالي. إن هناك حاجة ملحة لاستعادة السيطرة على صياغة النقاش برفض شكله المفروض الآن في فرنسا و استخدامه لمصطلحات جوفاء و نهج عنصري و ابتزازات دائمة. و هذا ما يشكل صلب الموضوع الذي سأتناوله في هذا النص.

منذ عدة عقود، نشهد ظهور عدد كبير من الكلمات الجديدة في اللغة الفرنسية تشير، بقدر ما من الصراحة، إلى مجموعات يزداد تعريف أفرادها بطريقة ضبابية (ويصعب بالتالي ترجمتها بشكل دقيق [ملحوظة من المترجم]): الإسلاميون، المتطرفون، الأفراد الذين أصبحوا أكثر تشدداً أو تطرفاً، الطائفون (الذين ينغلقون كل على طائفتهم أو عرقهم أو انتماءاتهم الأصلية)، اليساريون الإسلاميون²، الانفصاليون... و لا أحد يستطيع تعريف هذه الألفاظ المستحدثة لكن الجميع يفهم أن هؤلاء الأعداء القادمين من الداخل يختبئون بين "مسلمي فرنسا". و تشير هذه الكلمات، تبعاً للسياق الذي تُستخدم فيه، إلى مجموعة واسعة من الأفراد: الأفراد الذين يمارسون شعائر الدين الإسلامي، و النساء اللواتي ترتدين الحجاب، و الأفراد الذين تبدو أسماؤهم عربية، أو الذين ينتمون بوضوح إلى عرق آخر، و الذين يسكنون في أحياء شعبية، أو الذين يُنظر إليهم كأجانب... و في الوقت نفسه، و "حرصاً على تجنب التعميمات" (!، تشدد نفس الخطابات على التمييز بين المسلمين والمسلمات "الصالحين" الذين يحبون فرنسا و المسلمين و المسلمات "السيئتين" الذين يرفضون الاندماج في المجتمع الفرنسي و تبني قيم الجمهورية. و هناك، في نهاية المطاف، خلط دائم و مقصود بين "المسلم" عموماً و كل هذه الكلمات الغير واضحة والتي تهدف إلى وصف الأشخاص الذين لديهم علاقة بشكل أو بآخر، بالدين الإسلامي (الإسلاميون، الأصوليون، الانفصاليون...).

و كل هذه الأشكال من الخلط و التعميم السريع هي التي تغذي الاسلاموفوبيا مع كل ما نسمعه من خطابات مستندة إلى أفكار مسبقة و إلى مشاعر العداة التي تتحول أحياناً إلى حقد و كراهية، و بشكل خاص ما نشهده من تمييز و أعمال عنف و قوانين خاصة تستهدف هذه المجموعة غير واضحة التعريف. و انطلاقاً من مثالين من نقاشات عامة حول كلمة الاسلاموفوبيا التي تصف ظاهرة اجتماعية، و كلمة الانفصالية التي تهدف إلى فرض هذا الخلط بين المفاهيم حتى في القانون، سندسعى إلى تسليط الضوء على موازين القوى التي تتحدد معالمها اليوم في فرنسا.

استخدام كلمة "اسلاموفوبيا"

حرب بين فريقين

لننتقل من البداية: الاسلاموفوبيا أو كراهية الاسلام هي شكل من العنصرية. و على غرار عدد كبير من علماء الاجتماع، ينطلق تحليلي لظاهرة الاسلاموفوبيا من نظريات العنصرية التي تُعرّف كبناء اجتماعي يهدف إلى تمييز مختلف المجموعات من خلال أدلة على الانتماء مثل لون البشرة، أو الأصل القومي، أو الدين. العنصرية هي علاقة سلطة تنطوي على ما يلي:

- البناء الايديولوجي (العنصرية البيولوجية، نظرية "الاستبدال الكبير"...);
- الأفكار المسبقة (التعميمات، التصورات النمطية الجامدة...);
- الممارسات التمييزية (عدم المساواة في المعاملة، الإقصاء الاجتماعي);
- العنف المؤسسي (الشرطة، العدالة، السجون...) و العنف الاجتماعي (الاهانات، أعمال التخريب، الاعتداءات).

تندرج الاسلاموفوبيا في فرنسا ضمن هذا التعامل العنصري وريث الاستشراق و الاستعمار و تاريخ الهجرة و العنصرية ضد العرب و ضد الأفارقة. غير أن هذا المصطلح يواجه اعتراضات عنيفة، رغم أنه أصبح شائعاً في الخطاب العادي. و عندما انتشر المصطلح في اللغة الفرنسية سنة 2003، اتهمه منتقدوه فوراً بأنه صادر عن الملاي الإيرانيين الذي اخترعوا هذا اللفظ لمنع أي انتقاد للإسلام. و بالرغم من أن هذا الأصل الخاطئ للكلمة باعتباره لفظاً يشير إلى نظام أجنبي كانت تصفه أصلاً وسائل الإعلام بالشرير، خضع مرات عدة للدحض و النفي، إلا أنه يعود أحياناً إلى الواجهة. في الحقيقة، يعود تاريخ هذه

الكلمة المستحدثة إلى فترة الاستعمار الفرنسي. وقد استُخدم للمرة الأولى بالفرنسية في أوائل القرن العشرين من قبل المسؤولين الإداريين وعلماء الأعراق البشرية (الإثنولوجيا)، والعلماء عموماً، للإشارة إلى وضع المسلمين والمسلمات في أفريقيا. وكان المصطلح يستخدم في وصف "إسلاموفوبيا الحكومة" التي كانت تنطوي على معاملة تمييزية للمسلمين والمسلمات في الإدارة الاستعمارية، أي إلى تمتعهم بحقوق أدنى من الحقوق الممنوحة للفرنسيين والفرنسيات بسبب انتمائهم الديني. علاوة على ذلك، كان يشار إلى "إسلاموفوبيا علمية" تستند إلى أفكار مسبقة وإلى كتابات بعض المستشرقين الفرنسيين عن الإسلام والنبي³.

أما بعد السنوات 1910-1920، فيختفي تقريباً المصطلح باستثناء بعض الحالات النادرة. وتظهر مجدداً كلمة إسلاموفوبيا في اللغة الإنجليزية هذه المرة، سنة 1997، في أعقاب تقرير عن الموضوع نشره مركز بريطاني لتبادل الأفكار Runnymede Trust يهتم بموضوع الكفاح ضد العنصرية. وبما أن الدراسة بعنوان "الإسلاموفوبيا تشكل تحدياً لنا جميعاً" Islamophobia, A Challenge For us All لاقت رواجاً كبيراً، فنناولت الكتابات الإنجليزية هذا المصطلح الجديد في النقاش والنقد والتحليل.

و في فرنسا، لم تنتشر فعلاً الكلمة إلا بعد بضع سنوات خلال مناقشة القانون الذي كان يهدف إلى منع العلامات الدينية في المدارس الحكومية 2003-2004. واغتنتم مجموعات الناشطين الفرصة لاستخدام مصطلح الإسلاموفوبيا، كما استخدمه بعض الجامعيين والصحفيين والأشخاص المعنيين مباشرة بهذا الشكل من العنصرية، وأنشئ سنة 2003 "التجمع ضد الإسلاموفوبيا في فرنسا le Collectif contre l'islamophobie en France, CCIF"، الذي أصبح المنظمة الرئيسية لمكافحة التمييز ضد المسلمين والمسلمات في فرنسا.

و لا يزال اليوم مصطلح الإسلاموفوبيا موضع معارضة شديدة، لكن الأمر لم يعد يتعلق، برأيي، بالنقاش حول معنى الكلمات، بل بحرب حقيقية ضد استخدام هذه الكلمة هدفها إنكار وجود الظاهرة نفسها وإسقاط أهلية الأشخاص الذين يُدينونها. وتصاعدت خلال السنوات الأخيرة حدة الاتهامات. ففي أعقاب هجمات سنة 2015، واغتتيال استاذ المدرسة صامويل باتي سنة 2020، اتهم الأشخاص الذين ينددون بوجود الإسلاموفوبيا بالتواطؤ مع الإرهابيين⁴. وصرح مؤخراً أحد المسؤولين الحكوميين أن "المدرّس صامويل باتي لاقى هذا المصير المأساوي لأنه اتهم بالإسلاموفوبيا (...). ولهذا ترفض الدولة بوعي كامل استخدام هذه العبارة «إسلاموفوبيا» لأنها ليست إلا سلاح الإسلاميين ضد الحريات وضد الجمهورية"⁵.

وهكذا أصبح إقصاء الكلمة شكلاً من الابتزاز يهدف إلى منع التنديد بالخطابات العنصرية والقوانين العنصرية وأشكال التمييز وأعمال العنف الموجهة ضد الأشخاص الذين يُنظر إليهم كمسلمين. وبهذا كل من يتكلم عن الإسلاموفوبيا (كراهية الاسلام) يجد نفسه متهماً بـ"التهاون" حيال "الإسلاميين"، بإنكار مخاطر الأصولية، وأنه في نهاية المطاف "متواطئاً" مع الإرهابيين. ولا شك أن حلّ "التجمع ضد الإسلاموفوبيا في فرنسا" CCIF سنة 2020 يشكل إحدى القضايا الأكثر دلالة لهذا النهج. فهذه الجمعية المعترف بها أوروبياً ودولياً كانت تقدم منذ 15 سنة تقارير إحصائية جديدة عن الأعمال الناجمة عن كراهية الإسلام في فرنسا، وتعرض الوساطة، وتخوض معارك قضائية. واتهمتها الحكومة الفرنسية بأنها "وكالة تابعة للإسلاميين" وأنها تحض على الكراهية. ولم تُحدّد التهمة كما لم تدعم بالأدلة، إلا أنها شوّهت سمعة الجمعية وأدت إلى حلّها، وصادق في النهاية مجلس الدولة على هذا الحل في 24 سبتمبر أيلول 2021⁶. ولا ترسل هذه التهمة رسالة واضحة إلى الناشطين ضد الإسلاموفوبيا فحسب، بل توجه أيضاً أصابع الاتهام إلى كل من يتجرأ على الدفاع عن الجمعية⁷. ولا تزال تمتد القائمة بأسماء المنظمات والأشخاص الموصومين بعار الانتماء إلى فريق الشر... و لم يعد هذا الابتزاز بضرورة اختيار جانب ضد جانب الآخر جزءاً من عملية تبادل الآراء بل هو يفرض رؤية

ثنائية ايديولوجية يتواجه فيها من يدافع عن الجمهورية ومن ينتقدها والذي يصبح حينئذ من "المعادين للجمهورية".

لكن بالرغم من هذا الابتزاز وبالرغم من تكلفة الكفاح ضد الاسلاموفوبيا، انتشر استخدام هذا المصطلح مستنداً إلى شرعية ثلاثة مصادر هي الشهادات، والتحقيقات المستقلة، والبيانات الميدانية التي تؤكد وجود الظاهرة. كما استند إلى تقارير مؤسسات دولية متنوعة (الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية، وأخيراً إلى جهود الناشطين والمسلمين والمسلمات الذين قرروا عدم الرضوخ للتهديدات والاستمرار في استخدام هذه الكلمة. ذلك أن في جميع النضالات من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، لا بد من التسليم بالطريقة التي يختار بها الأشخاص المعنيون مباشرة بالموضوع تسمية أنفسهم وتسمية أشكال العنصرية التي يعانون منها، ولا بد من احترام هذه الخيارات⁸.

الانفصالية: من قوانين الدولة إلى الممارسات التمييزية في الميدان

بالتوازي مع الاعتراض على كلمة اسلاموفوبيا، ظهرت كلمات جديدة مثل كلمة "الانفصالية" التي لا تنتشر سريعاً فحسب بل تتجسد أيضاً في القوانين وهي إحدى الخصائص التي تتميز بها فرنسا.

في فرنسا، كان الحياد الديني الذي أقر في أعقاب قانون فصل الكنائس عن الدولة سنة 1905، يتعلق بالدولة وحدها وموظفيها: إذ يتوجب على هؤلاء الامتناع عن إشهار عقائدهم الدينية أثناء تأدية وظيفتهم، وانبتق عن ذلك حظر ارتداء موظفي الدولة وموظفاتهما "علامات دينية". واعتمد سنة 2004 أول قانون يحظر ارتداء العلامات الدينية في المدارس الحكومية، و استهدف هذه المرة الطالبات، موسعاً بذلك نطاق هذا الحظر. وهذا القانون الذي كان موضع نقاشات حامية، فتح أبواباً لم تغلق منذ ذلك الحين. ويلاحظ اليوم تكاثر الأحكام القضائية المتعلقة بالشأن الديني والتي تتزايد فيها القيود المفروضة مستهدفة تحديداً الاسلام والنساء المسلمات⁹، كما تتزايد في ظروف كثيرة قرارات الإقصاء بالرغم من عدم قانونيتها.

ففي مؤسسات التربية الوطنية على سبيل المثال، توسعت بعد عام 2004 قائمة العلامات المحظورة لتشمل أطواق الشعر و التنانير الطويلة عند الطالبات و الأمهات اللواتي يرافقن الرحلات المدرسية. إن المناقشات التي تبرز كثيراً في وسائل الإعلام حول كل إجراء من هذه الإجراءات تؤدي إلى أشكال تمييز في الميدان تتجاوز بكثير النصوص الأصلية. فلنذكر مثلاً أن قائد حافلة منع امرأة محجبة من الركوب في الحافلة في اليوم اللاحق من التصويت على قانون 2004. علاوة على ذلك، تبقى جميع تدابير الحظر غامضة بعض الشيء لاسيما في مجال العمل. فقد تحولت مثلاً قضية دار الحضانة "بابي لو" إلى مسلسل قضائي طويل بعد طرد موظفة كانت تعمل في دار حضانة خاصة و ارتدت الحجاب بعد عودتها من إحدى إجازاتها¹⁰. و يتضمن أيضاً قانون العمل لسنة 2016 أحكاماً تتعلق بالحياد، ما يسمح للمؤسسات تقييد "أشكال إظهار الموظفين و الموظفات عقائدهم" ولكن بشكل مبهم إلى حد يجعل من الصعب تحديد مدى خطورة التمييز الناجم عنها، عند التوظيف و داخل المؤسسة.

ويشكل قانون الانفصالية آخر مواليد تضخم التشريعات الفرنسية. و كان المحتوى الأصلي للقانون الذي اعتمده الجمعية الوطنية في شهر فبراير من سنة 2021 خليطاً من الإجراءات المبعثرة منها حظر تعدد الزوجات (المحظور منذ سنوات طويلة)، و حظر شهادات البكارة (وهي نادرة جداً في فرنسا)، و مراقبة أكثر صرامة للتعليم في المنزل، و كذلك الرقابة على الجمعيات. و أتاحت المناقشات التي جرت في مجلس الشيوخ في

شهر أبريل فرصة لإضافة مطالبات يرددها اليمين المتطرف وهي حظر العلامات الدينية في مرافقة الرحلات المدرسية، و في المباريات الرياضية و للقاصرين في في الأماكن العامة ؛ و حظر ممارسة الشعائر الدينية داخل الجامعات؛ و حظر الأعلام الأجنبية في حفلات الأعراس في البلديات، و زيادة الرقابة على أماكن العبادة، و حل الجمعيات التي قد تنظم اجتماعات غير مختلطة ("تمنع حضور أي شخص عازم على المشاركة في اجتماع وذلك بسبب أصله أو انتمائه إلى مجموعة إثنية أو قومية أو عرقية، أو ديانة معينة").

وفي القانون الهادف إلى "تعزيز احترام مبادئ الجمهورية" والذي أقر نهائياً في تاريخ 23 يوليو 2021 (بأغلبية 49 صوتاً مقابل 19 صوتاً)، تم التخلي عن التعديلات الأكثر قمعاً للحريات مثل حظر ارتداء العلامات الدينية القاصرين في الأماكن العامة. إلا أن الضرر وقع بالفعل، فقد نوقشت هذه التعديلات، التي ألغيت بعد ذلك، في وسائل الإعلام و أجازت مرة أخرى الخطابات العنصرية. و كما حدث في الماضي، من المحتمل أن تعود هذه الاقتراحات إلى الواجهة في وقت لاحق، و تؤدي منذ الآن إلى ممارسات تمييزية فعلية في الميدان. و أخيراً ساهم هذا القانون في ترسيخ الخلط ما بين تهديدات التطرف الإسلامي و عدم احترام مبادئ الجمهورية من جهة، و الممارسات الدينية للمسلمين البارزة للعيان. و لا تتوجه الإجراءات الموصى بها لمكافحة "الانفصالية" إلى الجماعات التي تقوم بالتحريض على أعمال العنف، بل تستهدف الممارسات الدينية و الثقافية و السياسية التي تُعتبر معادية لمبادئ الجمهورية. و هكذا نجح هذا القانون في فرض كلمة فضفاضة أخرى و إضفاء الشرعية على الشبهة الدائمة التي تخيم على المسلمين والمسلمات¹¹.

خلاصة القول:

يجب رفض الابتزاز

نلاحظ في جميع البلدان الغربية (و في بلدان أخرى كذلك) تصاعد كره الأجانب و كره الاسلام إلى جانب تنامي أفكار اليمين المتطرف و توسع حركاته و تحوّلها أحياناً إلى عنف شديد أدى أحياناً إلى هجمات مميتة¹². و نلاحظ في ديمقراطيات مختلفة التشابه في الأشكال التي تتسم بها الأفكار الرجعية، و السياسات الإمبريالية، و عسكرية قوات الشرطة، و الرقابة المكثفة، و قمع المعارضة السياسية، و اتساع العنصرية بشكل عام و الاسلاموفوبيا بشكل خاص. و لكن من حسن الحظ أن هذه الأخطار الفعلية التي تهدد بشكل مطرد العدالة الاجتماعية و الحريات الأساسية، أدت أيضاً إلى تكثيف النضالات و المقاومات عبر الوطنية ضد العنصرية، و ضد التمييز على أساس الجنس، و ضد العنف الذي ترتكبه قوات الشرطة، مع بروز تحركات اتخذت أشكالاً مختلفة مثل Black Lives Matter أو #MeToo، و فضح سياسة الأبارتهايد الإسرائيلي و الحروب ذات الطابع الإمبريالي.

أما في فرنسا، و كما ظهر في الخطاب المستمد من لغة الحرب والذي استخدم أثناء جائحة الكوفيد-19، يستعيد الكلام عن الاسلاموفوبيا و الانفصالية هذه النبرة التخويفية مشيراً إلى أعداء داخليين يجب مكافحتهم. و تبدو أشكال الخلط و التعميم العنصرية التي ترافق هذه اللغة مقلقة للغاية لأنها تفرض رؤية ثنائية للمواقف السياسية مع ابتزاز دائم و تهمة بعدم الولاء للجمهورية. فإذا كنت تعتقد أن المسلمين و المسلمين و المسلمات هم ضحايا أشكال مختلفة من التمييز أو تشير إلى خطاب بنعته بالاسلاموفوبيا، و إذا تكلمت عن عنصرية الدولة، أو أشرت إلى الإرث الاستعماري أو إلى عنف الشرطة، فهذا يعني أنك متعاطف مع "العدو"، و أنك ضد العلمانية، و ضد الجمهورية، و ضد ما يشكل هوية فرنسا، و تصبح لذلك مشبوهاً و من المحتمل أن تكون انفصالياً.

1. هدى غسل (2014) عن طريقة تكوين مفهوم جديد "الاسلاموفوبيا" أو كراهية الاسلام والمسلمين.

Asal H. (2014), « Islamophobie : la fabrique d'un nouveau concept. État des lieux de la recherche », in Sociologie, v. 5, n°1; Asal H. (2020), « L'islamophobie en France : le déni d'un phénomène bien réel », in Racismes de France, Paris, La Découverte

هدى غسل (2017) عن استبعاد الأمهات المحجبات من الرحلات المدرسية مع أطفالهن.

Asal, H. (2017), « Au nom de l'égalité ! Mobilisations contre l'islamophobie en France. La campagne contre l'exclusion des mères voilées des sorties scolaires », in L'islam et la cité, Engagements musulmans dans les quartiers populaires, Paris, Presses Universitaires du Septentrion

هدى غسل وآخرون (2019) الأفعال التي تنطوي على كره الأجانب وخاصة كراهية الإسلام والمسلمين في كيبك.

Asal H. et al (2019), « Les actes haineux à caractère xénophobe, notamment islamophobe : résultats d'une recherche menée à travers le Québec. », Montréal, CDPDJ ↪

2. حول الرأسمالية العنصرية والحملة ضد "اليساريين الإسلاميين" في فرنسا.

Racial Capitalism and the Campaign Against 'Islam-Gauchisme' in France", "Muriam Haleh Davis, Jadaliyya, 14/08/2018. ↪ <https://www.jadaliyya.com/Details/37858>

3. تقديرات تقريبية لتعريف الاسلاموفوبيا في بدايات القرن العشرين

López F. B. (2011), "Towards a definition of Islamophobia: approximations of the early twentieth century", Ethnic and Racial Studies, v. 34, no. 4 ↪

4. سنة 2015، فُجعت فرنسا بهجمات تبني تنظيمها أشخاص لديهم صلة بالقاعدة وداعش: في يناير كانون الأول الهجوم على مجلة "شارلي إبدو" (مجلة ساخرة نشرت رسوماً كاريكاتورية للنبي محمد)، وفي نوفمبر تشرين الثاني في باريس (مسرح باناكلان، وعدة مقاهي باريسية) وفي سان دوني في ضاحية باريس الشمالية (ملعب فرنسا). و سنة 2020، قُتل مدرّس بقطع الرأس بعد نشر رسائل في شبكات التواصل الاجتماعي اتهمته بعرض رسوم كاريكاتورية للنبي محمد على تلاميذه. ↪

5. الأمانة العامة للجنة المشتركة بين الوزارات لمنع الجريمة والنزعة نحو التطرف (الراديكالية)

CIPDR (Secrétariat général Comité interministériel Prévention de la délinquance et de la radicalisation), le 29/03/2021. ↪ https://twitter.com/SG_CIPDR/status/1376605293006761988

6. قرار مجلس الدولة: CE 24 sept. 2021, CCIF, n° 449215. استند حل الجمعية على أساس الفقرة 6 من المادة 1-212 L. من قانون الأمن الداخلي L. 212-1-1 من المادة 6° de l'article L. 212-1 du Code de la Sécurité intérieure ↪

7. بيان مشترك لعدة جمعيات في 8/10/2021 عن شعور الجمعيات بالخطر إزاء قرار حل التجمّع CCIF الذي صادق عليه مجلس الدولة

La dissolution du CCIF validée par le Conseil d'État : les associations en danger ! », « 08/10/2021 ↪

8. إن إضفاء الشرعية على كلمة اسلاموفوبيا (أو كراهية الاسلام والمسلمين) التي تعتبر سلاحاً معرفياً، من شأنها إظهار قدرة المسلمين والمسلمات على فرض إسماع أصواتهم ومواجهة الخطابات العدائية الموجهة ضدهم. أنظر:

9. حول تسييس قضية الحجاب في فرنسا وأوروبا والعالم العربي:

Lorcerie F. (2005), La Politisation du voile : l'affaire en France, en Europe et dans le
monde arabe, Paris, L'Harmattan

وحول الحق في ارتداء غطاء الرأس أو الحجاب:

De Galember C., « Le droit à porter le voile : cause perdue ou naissance d'une
politics of rights ? », Revue interdisciplinaire d'études juridiques, 2015/2, Vol. 75, p. 91-

114

↪

Hennette-Vauchez et V. Valentin, L'affaire Baby Loup ou la nouvelle laïcité, Paris, .10

↪ LGDJ, 2014

11. يجدر التذكير بأن شارل دي غول استخدم هو أيضاً عبارات الانفصالية في السنوات 1940 و 1950،
وكان يستهدف حينها معارضييه السياسيين أي الشيوعيين و المناهضين للاستعمار (و بشكل خاص
الكاتب إيميه سيزير). ↪

12. مجزرة جامع كيبيك سنة 2017، و مجزرة كرايستشيرش في نيوزيلندا سنة 2019، و إل باسو في
الولايات المتحدة سنة 2019، و الهجوم بالدهس المتعمد بسيارة على أسرة مسلمة في أونتاريو
سنة 2021، وغيرها... ↪

هدى عسل

هدى عسل حائزة على درجة دكتوراه في تاريخ الإجتماعي و قد نُشرت أطروحتها تحت عنوان «Se dire
الهِجْرَة) (نُشرت في الإنجليزية في عام 2020). كانت باحثة بعد الدكتوراه في جامعة ماكغيل و مرتبطة
بمركز موريس هالبواكس في École Normale Supérieure. و تتمحور أعمالها حول الهجرة، و الحركات
الإجتماعية، و العنصرية و رهاب الإسلام. و قد نشرت أكثر من خمسة عشر مقالاً و فصلاً في الكتب،
و قدمت عدة محاضرات حول هذه المواضيع لجماهير مختلفة. بصفتها باحثة في لجنة حقوق الإنسان
و حقوق الشباب في كيبيك، أجرت دراسة رئيسية حول أعمال الكراهية المعادية للأجانب و المسلمين
في هذه المقاطعة (2019). مقالها الأخير بعنوان «الإسلاموفوبيا في فرنسا: إنكار ظاهرة حقيقية للغاية»
قد نُشر في الكتاب الجماعي Racismes de France (2020).